علوم البلاغة فى الجامعة

للأســـتاذ على العمارى

— ٤ —

انتهينا فى المقال السابق من مناقشة آراء الأستاذ الحولى فيما يتعلق بعلم البيان ، وقد أغضينا عن أشياء استكثرنا على علم الأستاذ وفضله أن تكون من آرائه وتوجيهاته ، فنحن هنا لا ننقد إلا ما يتأكد عندنا أنه من رأيه بمراجعة النسخ المختلفة لمذكرات الطلاب ، أو بأن يشيع الرأى فى فصل من الفصول فيتكرر فيه مرات . ولقد عملنا بالحكمة المأثورة « ما استقصى كريم قط » فأنكرنا بعضاً وأعرضنا عن بعض . وحديثنا اليوم عن آرائه فى باب القصر ، وهذا باب تعرض منه لثورة عنيفة فناله من حرائها شر مستطير ، نرى من الحتم علينا أن ننصفه ، وأن نرد إليه كرامته ، فان مسائل العلم لها عند دارسيها كرامة تعلو على كرامة عظماء الرجال ، والأستاذ بدأ أولا فزق هذا الباب إرْباً إرْباً ، ولنَعْرض أقوال الرجال على موازينها قبل الأخذ بها فى تسليم وغرور ... ولنحذر أن نعكس الأمر فنعرض أمر موازينها على أقوال الرجال ، فإن أقوال الرجال متغيرة متناقضة وأقوالها هى ثابتة لا تتبدل !

ولكل عقل موهوب الحق فى الاتصال بها والاحتكاك بقوانينها ليكون من وراء ذلك اتصال مباشر بعقل الوجود ، وقلب الطبيعة ... !

وقد صارت الحياة تنزو بصدقها قلب الإنسان وتسهويه وتبعده عن الخوف والوجل من القرب منها ، وجعلت أبناءها المجاهدين الشجعان هم السادة ، وتركت الفارين منها فى خوف ووجل يئنون تحت أثقالها وهم يحسبون أن أنينهم هذا شعر ونشيد وحكمة ... ! وما ظفر فيها بالحق إلا من أحسّ بها وتقرب إليها وبَعُد عن أساطير الأولين من المرضى والفارين الذين حرموا من الإحساس بمنفوان شبابها يفيض فى كيانهم ...

عبد المنعم خلاف

ورمى بكل شرر منه فى ناحية . فذهب بقطعة إلى علم النحو ، ومضى بثانية إلى علم البيان ، أما سائره فأبقاه فى علم المعانى ولكن بعد أن هاض جناحه ، وتحيَّف أطرافه . ورأيه أن القصر الجدير بأن يبحث عنه البلاغى هو القصر الادعائى ، أما القصر الذى يعبر عن الواقع فيجب أن يبقى فى علم النحو لأنه يؤدى به أصل المعنى المراد فقط ، والبلاغى إنما تعنيه المعانى الثابتة ، وهى المعانى التى يومىء إليها الكلام وراء المعنى الأصلى : « القصر صيغة من صيغ التعبير العربية التى يحتاج إليها فى أداء المعانى الأصلية ، وتأتى المرحلة الثانية وهى أن القصر الحقيقى ما دام حقيقياً بمعنى أنه مطابق للواقع فهو مرحلة لا تتجاوز أصل المعنى وصحته ، أى أن معناه النحوى هو دائماً معناه الوحيد ولا يخرج عنه إلى أغراض أخرى . أما القصر الادعائى فبخلاف ذلك له وراء المعنى الأول لصيغة القصر معانٍ أخرى يرمى إليها المتكلم ومن أجلها لجأ إلى هذا الادعاء فأسقط من حسابه كل شىء غير المتكلم فيه وأثبت المعنى الذى عنده له » .

ثم يقول : « القصر الادعائى إذا توسعنا قليلا فى فهمه وتطبيقه فاننا نستطيع نقله من باب المعانى إلى أسلوب من أساليب التعبير الأدبى . فلا نقصر المسألة على البحث اللفظى والدلالة على جزء المعنى الذى هو مطابقة الكلام لمقتضى الحال . إذن نخرج من باب القصر بأسلوب يدخل فى البيان لا فى المعانى » ، ويؤكد هذا الرأى فى موضع آخر: « القصر عندى معنى نحوى لا بلاغى، أى أنه من الصيغ العربية لازم لصحة المعنى لا لحسنه ؛ فهو يساق لتقوية المعنى لا لجماله ، وأنه لا احتراز فيه ولا نفى فيكون معناه أنه تعبير قوى . يتلخص من هذا أن للقصر استعمالات ثلاثاً :

١ — القصر طريق من طرق التعبير العربى فهو صيغة نحوية لأصل المعنى .

٢ — القصر صنيع بلاغى قوى لتقوية المعنى .

٣ — القصر أسلوب من الأساليب البيانية » .

هذا كلامه . ولإثارة هذه المسألة نقول : إن بعض العلماء يرى أن مباحث النحو يجب أن تفصل عن مباحث البلاغة ، والحد الفاصل بينهما أن البلاغى لا بد أن يكون له ملحظ وراء المعنى الأصلى ، فاذا لم يكن له غرض من الكلام غير أداء المعنى

الأصلي فلا يدخل أداؤه في مباحث البلاغة . مثال ذلك ذكر المسند إليه ، فانه إذا قامت قرينة تجوّز حذفه كان المتكلم بالخيار بين أن يذكره أو يحذفه ، والحال هو الذي يرجح عنده أحدهما فالشاعر الذي يقول :

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن أم ليلى من البشر

كانت له مندوحة أن يحذف المسند إليه (ليلى) ولكنه آثر ذكره بعد دلالة القرينة عليه لو حذف لغرض في نفسه ، فاذا لم تكن قرينة تدل عليه إن حذف كان الذكر واجباً ، وحينئذ لا يعلل هذا الذكر بغرض بلاغي وهكذا .

على هذا الضوء ننظر فيما ذهب إليه الأستاذ الحولي فنرى أنه غفل عن أمور أربعة حين رأى أن بعض القصر يجب أن يبعد عن دائرة البلاغة ، ويبقى في مباحث علم النحو :

١ — فأصل الجملة الواحدة في العربية أن تؤدي حكماً واحداً مقصوداً لا تتعداه سواء أكانت حقيقة أو مجازاً ، وغالباً مايتبع هذا الحكم غرض يسمونه وأمثاله مستتبعات التراكيب ، وهذه الأغراض هي التي يلاحظها المتكلم ويقصدها من كلامه . فاذا أدت الجملة حكمين مختلفين خرجت عن أصل الجمل العربية ، وكان هذا الاختصار من المقاصد التي يلجأ إليها المتكلم ، وهو مقصد وراء الأداء الأصلي . يقول الشاعر :

وليس أخي من ودّني رأي عينه

ولكن أخي من ودني وهو غائب

فنجد هذا المعنى أدى على طبيعة الجملة ، فاذا أردت أن تسوقه في أسلوب مختصر قلت : ما أخي إلا من ودني وهو غائب ، فتلجأ إلى القصر لغرض الاختصار .

٢ — من المعروف لدى كل من يشدو شيئاً من علوم البلاغة أن القصر في كل حالاته يفيد التوكيد والتقوية ، والأستاذ لايخالف في هذا ولا ينفيه بل يذكره في غير موضع من مذكراته ويراه أدل على إفادة التوكيد من الاختصاص فيقول إن ما نعبد إلا إياك آكد من إياك نعبد ، وبدهي أن التوكيد ليس غرضاً أول بل هو من أوليات الأغراض البلاغية .

ولهذين الأمرين المتقدمين لم يعدّ العلماء من أدوات القصر الألفاظ التي تدل عليه من مثل اختصر وقصر وما إلى ذلك ؛ فمثل قوله تعالى والله يختص برحمته من يشاء ، وقوله : حور مقصورات في الخيام لا يعد من القصر ؛ لأن الجملة لم تؤد غير معنى واحد مقصود ولا اختصار فيها ؛ فلا يرتبون شيئاً من أحكام القصر على هذه الألفاظ ، ولذلك نحن لا نرى رأي أستاذنا الشيخ سليمان نوار حين يرى أنه يجب أن نعد من القصر كل أسلوب ينحدر منه الذهن إلى معنى القصر وإن لم توجد أداة من أدواته المعروفة ، ويعرف القصر بأنه دلالة جملة واحدة على اختصاص أمر بآخر سواء كان منشأ تلك الدلالة الوضع أم العقل أم الذوق فيشمل نحو :

لايسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم

ونحو :

أروني أمة بلغت مناها بغير العلم أو حدّ اليماني

ثم يعجب قائلا « لماذا يجعلون شبه ومشبها من صيغ التشبيه ولا يجعلون نحو اختص من صيغ القصر » وأظن الفرق واضحاً بين دلالة شبه على التشبيه ودلالة اختص على القصر الذي رتبوا عليه الأحكام البلاغية الكثيرة ؛ والذوق شاهد عدل في هذا . فأين قولك قصرتك على الشعر من قولك : إنما أنت شاعر ؟ وكذلك لم يجعلوا من صيغ القصر الاستثناء التام المثبت لأنه يؤدي معناه الأصلي لاغير . قال صاحب الأطول : « إذ الاستثناء من الإيجاد ليس القصد فيه إلى الحصر بل إلى تصحيح الحكم الإيجابي ، فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم ؛ فكما أن جاءني الرجال العلماء ليس قصراً كذلك جاءني الرجال إلا الجهال ليس قصراً بخلاف نحو ماجاءني إلا زيد ، فان المقصود منه قصر الحكم على زيد لا تحصيل الحكم فقط وإلا لقيل جاءني زيد »

ونحن نريد أن نبسط القول في أدوات القصر لنقطع كل حجة على من يتهم العلماء بأنهم ضيقوا دائرته ، وأنهم غفلوا عن مزاياه ، وأنهم وضعوا في علوم البلاغة ما كان يجب أن يوضع في علم النحو ، وسنقتصر على الطرق الأربعة التي ذكرها الخطيب القزويني في الإيضاح وهو الكتاب الذي يشرحه الأستاذ في الجامعة ويعلق عليه .

« التقديم » قد كفانا الأستاذ مؤونة القول في هذا الطريق

وأنه لا يؤدى به أصل المعنى فحسب بقوله : « أما التقديم فما دام الأصل فيه التأخير أى أن الحالة الطارئة هى التقديم فلا يكون إلا لملحظ بلاغى » .

« العطف » ومن المسلم به عند العلماء والذى لا يعارض الأستاذ فيه أن هـذا الطريق لا يؤدى به إلا القصر الإضافى ، وأنه « رد السامع عن الخطأ فى الحكم إلى الصواب » وهذه عبارته ، وطبيعة القصر الإضافى تقتضى ذلك فهو إما لبيان خطأ المخاطب فى اعتقاد الشركة بين الأمرين أو فى اعتقاد العكس ، وإما لإخراجه من ظلمة التردد والحيرة فى قصر التعيين ، فهذا الطريق أيضاً لا بد أن يلاحظ فيه ملحظ بلاغى .

« النفى والاستثناء » . « أنمـا » قد فات الأستاذ فيهما أن يرجع إلى الشواهد العربية ، ونظر إلى الموضوع من ناحية القواعد الجافة مجردة عن شواهدها ، ولو أنه نظر من هذه الناحية لرأى عجباً ، كما يرى أن المرجع الأول للبلاغة وهو كلام العرب يدل بوضوح على أن هذين الطريقين لا يجيئان حين يراد أصل المعنى أبداً ، وإنمـا يجيئان حين يقصد المتكلم غرضاً من الأغراض . فالأصل فى الأول أن يجىء فيما يجهله المخاطب وينكره ، فاذا جىء به فيما يعلمه لوحظ تنزيل العالم منزلة الجاهل أو تنزيل المعترف منزلة المنكر « وأما الخبر بالنفى والإثبات فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه ، فاذا قلت ما هو إلا مصيب قلته لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلته ، وإذا كان الأمر ظاهراً لم تقله كذلك فلا تقول للرجل ترفقه على أخيه وتنبهه للذى يجب من صلة الرحم ومن حسن التحاب : ما هو إلا أخوك . ومتى رأيت شيئاً هو من المعلوم الذى لا يشك فيه قد جاء بالنفى فذلك لتقدير معنى صار به فى حكم المشكوك فيه[1] » .

وأما « إنمـا » فتجىء فيما يعلمه المخاطب ولا ينكره ولكن مع ملاحظة غرض غير ماتضمنه أصل الكلام « اعلم أن موضوع « أنمـا » على أن تجىء الخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته أو لما ينزل هذه المنزلة ، تقول للرجل إنما هو أخوك ، وأنما هو صاحبك القديم ، لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته ولكن لمن يعلمه ويقر به إلا أنك تريد أن تنبهه للذى يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب . وأما مثال ما ينزل هذه المنزلة فكقوله :

إنما مصعب شهاب من اللـ ـه تجلت عن وجهه الظلماء

ادعى فى كون الممدوح بهذه الصفة أنه أمر ظاهر معلوم للجميع على عادة الشعراء إذا مدحوا أن يدعوا فى الأوصاف التى يذكرون بها الممدوحين أنها ثابتة لهم وأنهم قد شهروا بها وأنهم لم يصفوا إلا بالمعلوم الظاهر الذى لا يجهله أحد . واعلم أنه ليس يكاد ينتهى ما يعرض بسبب هذا الحرف من الدقائق[1] » .

لعل القارئ يتبين بعد ذلك أننا نخطئ الخطأ الأكبر حين نعتمد على القواعد جافة مجردة عن شواهدها ، أو نلجأ إلى الشواهد التى وضعها المتأخرون ثم نحاول هدم القواعد جملة . والذى قلناه فى هـذه الطرق المشهورة يمكن أن نقوله فى كل طرق القصر ، وبذلك نجد أن العلماء حين وضعوا القصر فى علم المعانى لم يخطئوا .

٤ — أجاب بعض العلماء عن مثل هذا الاعتراض بما أعده « أضعف الإيمان » ولكنه على كل حال جواب صالح . وذلك أن المتكلم قد تدعوه الحال إلى أن يؤدى الكلام مقتصراً على المعنى الأصلى ، وما زال العلماء يرون أن خالى الذهن يجب أن يلقى إليه الكلام مجرداً عن التوكيد ، وبذلك يطابق الكلام مقتضى الحال . قال التفتازانى فى المطول : « أن المقتضى أعم من الموجب والمرجح ، ولا نسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال ، فان كثيراً من مقتضيات الأحوال بهذه المثابة » وهو جواب عن المسألة التى ذكرناها فى أول هذا المقال .

* * *

أما الذهاب بالقصر الادعائى إلى علم البيان فأمره أشد غرابة . وذلك أن علم البيان وضع ليحترز به عن التعقيد المعنوى ، فهو يبحث فى الجملة من حيث أداؤها للمعنى ، فينظر فى ألفاظها ومدلولاتها وتركيبها ، فرجع مباحثه إلى اللفظ التركيبى ومدى تأديته للمعنى ، فالتشبيه والمجاز والاستعارة والكناية كلها طرق يمكن البحث فى صورها من حيث دلالتها على ما سيقت له ، وليس كذلك القصر الادعائى فان المزية التى فيه ليس لها مظهر فى صورة الكلام ، وإنما مظهرها فى اعتبار المتكلم ،

(١) دلائل الاعجاز « بتصرف » .

(١) المصدر السابق

فتناسى المتكلم لكل حالة غير الحالة المتكلم فيها أمر فى نفسه هو ولا مظهر له فى أجزاء تركيب الجملة ، وإنما جعلت الجملة مشيرة له ، ففرق بين أن تقول : ما شوق إلا شاعر ، وبين أن تقول : شوقى بلبل غرّد ثم سكت ، فأنت تبحث فى الثانية عن الكلمات وأدائها للمعنى ، وأما فى الأولى فأول مرجعك قصد المتكلم وغرضه ، والحال التى ألجأته إلى هذا التعبير ، وهذا هو مبحث علم المعانى . على أن العلماء قالوا إن الجملة يمكن النظر إليها من جهات مختلفة فهى من حيث مطابقتها لمقتضى الحال تكون من مباحث المعانى ، ومن حيث أداؤها للمعنى تدخل فى مباحث البيان ، ولاشك أن القصر بجملته يلاحظ فيه الأحوال الداعية . وقد يمكننا على هذا أن ننقل كثيراً من الأساليب إلى علم البيان؛ فالالتفات بأقسامه الكثيرة ، والتعبير بالخبر عن الإنشاء ، والأسلوب الحكيم ، والتعبير عن الأمر بطريق الاستفهام وما يتصل به من هذه المباحث الطويلة العريضة كل أولئك مما يمكن التلمس لها فتدخل فى مباحث البيان ، ولكن أهى غريبة عن علم المعانى ؟

أهناك داعٍ إلى هذا التمزيق ؟ لا .

المسألة يجب أن تقتصر على التجديد فى قواعد الفن والزيادة عليها أو النقص منها ؛ أما أن نجدد فننقل قطعة من مكان إلى مكان ثم لا نفعل شيئاً أكثر من ذلك فلا .

وأحب أن أهمس هنا همسة فى آذان الذين ينتقصون القدماء من غير مبرر وهى أن علماءنا الأعلام لم يكونوا أصحاب أذواق مريضة ، ولم يضعوا القواعد وهم مغمضو الجفون عما وراءها من الشواهد ، ولكنهم درسوا تراث العرب الأدبى وفهموه وتذوقوه ثم وضعوا بعد ذلك قواعدهم — أليس السكاكى وهو مقعّد هذا الفن ومفلسفه هو صاحب الرأى القائل بأن إعجاز القرآن لا يدرك إلا بالذوق . وفى ذلك يقول : « واعلم أن شأن الإعجاز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها وكالملاحة ، ومدرك الإعجاز عندى هو الذوق ليس إلا[1] » . ويقول فى موضع آخر بعد أن ذكر وجوهاً أربعة للإعجاز « يخمسها ما يجده أصحاب الذوق من أن وجه الإعجاز هو أمر من جنس البلاغة والفصاحة ولا استبعاد فى إنكار هذا الوجه ممن ليس معه ما يطلع عليه فلكم سحبنا الذيل فى إنكاره ثم ضممنا الذيل ما أن ننكره[2] » . أوليس السكاكى هو الأعرج الثانى الذى قيل فيه وفى صاحبه الزمخشرى : « لولا الأعرجان لضاعت بلاغة القرآن » ؟ أفبعد هذا يقول قائل إننا لا نثق فى ذوق المتقدمين « وأنهم شملهم كغيرهم ذوق العصر ، ولم تستقم فى أذواقهم اللغة غضة طرية عطلا من زينة وحلية ، ومن ثم كانت تفاهة الاستشهادات والتخريجات ، وكان لجوؤهم إلى الفلسفة هرباً من الناحية الذوقية ، فقاسوا بالشبر والقيراط ، ولم تظهر لهم الزينة فى القوة والعذوبة والسلاسة والنغم فطلبوها بالصبغ والألوان والشعبذة اللفظية[3] » .

بخ . بخ ... لقد قال شوقى على لسان أحد أبطاله :

تهددنى زياد وأنت ظل لمجنون وراوية لماذى
وتزعم أننى نِدٌّ لقيس رضيت من المصائب غير هذى

فهل كان يقوله على لسان السكاكى والخطيب وغيرهما من أساطين البلاغة والأدب ؟ !

(يتبع)

على العمارى
المدرس بمعهد القاهرة

(١) مفتاح العلوم ص ١٧٦ طبعة الحلبى .

(١) المصدر السابق ص ٢١٢ .
(٢) من مقال للأستاذ كامل شاهين فى « الرسالة » (٦٩٢)

مطبعة الرسالة تقدم اليوم

الطبعة الجديدة من كتاب :

فى أصول الأدب

للأستاذ أحمد حسن الزيات

يطلب من « دار الرسالة » ومن سائر المكاتب الشهيرة

وثمنه ٢٥ عدا أجرة البريد